



The impact of oil price fluctuations on banking performance indicators according to the (Bankometer) model : an applied study on a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange.

*تأثير تقلبات أسعار النفط في مؤشرات الأداء المصرفي وفق نموذج (Bankometer)
دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

**أ.م.د. حيدر حمودي علي

**يوسف أنور محمد حسن

Abstract :-

The research aims to measure the fluctuations in global oil prices for the period (2012-2023), measure and analyze the evaluation of banking performance through the (Bankometer) model and its importance, and measure the impact of oil price fluctuations in evaluating banking performance through the (Bankometer) model. The research problem was represented by delving into a number of the following questions: Do commercial banks suffer from problems in their banking performance? Commercial banks are directly affected by oil price fluctuations. Is there an impact of oil price fluctuations on evaluating banking performance according to the Bankometer model? Financial ratios were relied upon to measure the Bankometer model, and a number of conclusions were reached, including the results of the statistical analysis that oil price fluctuations have a significant impact on the Bankometer model for all banks in the research sample during the period (2012-2023). The research results showed that the Iraqi Investment Bank achieved the highest percentage of the explanatory power coefficient, which amounted to ($R^2=0.52$), and explains about (0.52) of the changes in the dependent variable (S-Score). As for the remaining percentage, which amounted to (0.48), it is due to other factors that were not included in the estimated

*بحث مستل
**جامعة الكوفة- كلية الإدارة والاقتصاد

model. The significance of the estimated relationship was also shown through the (F) test. A set of recommendations were built on the conclusions, including analyzing market data and predicting oil prices through advanced economic models to estimate financial risks, and using scenario simulation to conduct scenario analysis to evaluate how price changes affect banking performance, granting loans to companies operating in the oil and gas sector at times Fluctuations, the ability of these companies to repay loans could be affected, requiring commercial banks to re-evaluate the risks.

المستخلص :-

يهدف البحث إلى قياس تقلبات أسعار النفط العالمية للمدة (٢٠١٢ - ٢٠٢٣)، قياس وتحليل تقييم الأداء المصرفي من خلال نموذج (**Bankometer**) وأهميته وقياس تأثير تقلبات أسعار النفط في تقييم الأداء المصرفي من خلال نموذج (**Bankometer**)، وتمثلت مشكلة البحث بالخوض في عدد من التساؤلات الآتية، هل تعاني المصارف التجارية من مشاكل في أدائها المصرفي؟ وتتأثر المصارف التجارية تأثيراً مباشراً بتقلبات أسعار النفط؟ هل يوجد تأثير لتقلبات أسعار النفط في تقييم الأداء المصرفي وفق نموذج (**Bankometer**)؟ وتم الاعتماد على النسب المالية لقياس نموذج (**Bankometer**)، وتم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات منها بينت نتائج التحليل الإحصائي أن لتقلبات أسعار النفط تأثير ذو دلالة معنوية في نموذج (**Bankometer**) لجميع المصارف عينة البحث خلال المدة (٢٠١٢ - ٢٠٢٣)، بينت نتائج البحث إلى مصرف الاستثمار العراقي قد حقق أعلى نسبة لمعامل القوة التفسيرية التي بلغ مقدارها ($R^2=0.52$) ويفسر حوالي (0.52) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (S-Score) أما النسبة المتبقية والبالغة (0.48) تعود إلى عوامل أخرى لم تدخل ضمن النموذج المقدر، كما أظهرت معنوية العلاقة المقدر بين تقلبات أسعار النفط والأداء المصرفي من خلال اختبار (F).

كلمات مفتاحية: تقلبات أسعار النفط، الأداء المصرفي، نموذج (Bankometer**).**

المقدمة :-

تعد أسعار النفط من العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر في الأداء المالي للمصارف التجارية خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، فارتفاع أسعار النفط قد تؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية، مما يعزز من قدرة المصارف التجارية في منح القروض ونجاح المصارف في جذب واستقطاب الزبائن في ايداع أموالهم مما يساهم في زيادة الاداء المالي لها، على العكس فإن انخفاض اسعار النفط قد يؤثر سلباً على أداء الاقتصاد الوطني كانهخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدلات البطالة مما يزيد من ارتفاع المخاطر الائتمانية الناجم عن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة (القروض غير العاملة) في المصارف التجارية مما ينعكس سلباً في ربحيتها وبالتالي يتراجع الاداء المالي لها، وهذه النسبة تعد جزء من مؤشرات تقييم الأداء المصرفي وفق نموذج (**Bankometer**) الذي يعد من النماذج الرياضية للكشف عن نقاط القوى والضعف في مصرف معين ومقارنته مع بقية المصارف التجارية.

المبحث الأول : المنهجية العلمية للدراسة

أولاً : مشكلة الدراسة:-

يمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:-

١. هل تعاني المصارف التجارية من مشاكل في أدائها المصرفي؟
٢. تتأثر المصارف التجارية تأثيراً مباشراً بتقلبات أسعار النفط؟
٣. هل يوجد تأثير لتقلبات أسعار النفط في تقييم الأداء المصرفي وفق نموذج

(Bankometer) ؟

٤. هل يساعد نموذج (Bankometer) في تقييم الأداء المصرفي والكشف المبكر عن التعثر والافلاس؟

ثانياً : أهمية الدراسة :-

تبرز أهمية البحث الحالي في تحديد أهم العوامل التي تؤثر في الأداء المصرفي إلا وهو تقلبات أسعار النفط، ويعد الدراسة الحالية من الدراسات المالية والمصرفية المحلية والقليلة التي تخوض بدراسة تأثير تقلبات أسعار النفط في عمل القطاع المصرفي وأداءه المالي، كما تبرز أهمية الدراسة في إعطاء صورة واضحة لمديري المصارف التجارية في مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على أداء المصارف وامكانية اتباع السناريوهات الاستراتيجية المعدة من قبلهم في حالة انخفاض أسعار النفط من خلال قيام مديري المصارف التجارية في تقييم المخاطر الائتمانية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق المالية وتصميم حلول تمويلية مرنة للمؤسسات التي تتأثر بتقلبات أسعار النفط والتواصل مع الحكومة والهيئات التنظيمية لوضع سياسات تدعم استقرار القطاع المصرفي.

ثالثاً : أهداف الدراسة:-

تبرز أهداف الدراسة من خلال مجموعة من النقاط الآتية:-

١. قياس تقلبات أسعار النفط العالمية للمدة (٢٠١٢ – ٢٠٢٣).
٢. قياس وتحليل تقييم الأداء المصرفي من خلال نموذج (Bankometer) وأهميته.
٣. قياس تأثير تقلبات أسعار النفط في تقييم الأداء المصرفي من خلال نموذج (Bankometer).

رابعاً : فرضيات الدراسة:-

استناداً إلى تساؤلات الدراسة ومشكلتها ، فقد تم صياغة الفرضيات الآتية:-

الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير بين تقلبات أسعار النفط وتقييم الأداء المصرفي وفق نموذج (Bankometer)

وتنطلق من الفرضية الرئيسة الأولى ستة فرضيات فرعية :

١. الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية بين تقلبات أسعار النفط ونسبة رأس المال المدفوع إلى الموجودات CA.
٢. الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية بين تقلبات أسعار النفط ونسب حقوق الملكية الى الموجودات EA.
٣. الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية بين تقلبات أسعار النفط ونسبة كفاية (متانة) رأس المال CAR.
٤. الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية بين تقلبات أسعار النفط ونسب القروض المتعثرة الى اجمالي القروض NPL.

٥. الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية بين تقلبات أسعار النفط هناك تأثير معنوي لتقلبات أسعار النفط في نسبة التكلفة الى الدخل CI.

٦. الفرضية الفرعية السادسة: لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية بين تقلبات أسعار النفط في نسبة القروض الى اجمالي الموجودات LA.

خامساً : حدود الدراسة:-

إن وضع حدود للدراسة تختصر الوقت والجهد والتركيز على الهدف الأساسي للدراسة وتتمثل هذه الحدود بما يأتي:-

١. **الحدود المكانية**: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في عينة تتكون من ستة مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي (مصرف بغداد، الخليج، الشرق الأوسط، الاستثمار العراقي، الموصل والاقتصاد).

٢. **الحدود الزمانية**: تعتمد الدراسة الحالية على السلسلة الزمنية الممتدة من عام (٢٠١٢) إلى عام (٢٠٢٣).

المبحث الثاني : الاطار النظري لمتغيرات الدراسة

أولاً : مفهوم أسعار النفط:-

يعرف بأنه مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية عند وضع التوازن بين العرض والطلب للمشتقات النفطية (النفط الخام، النفط الصخري الفحم والغاز الطبيعي) ويهدف إلى توجيه السوق وهو بمثابة سياسة سعرية تهدف إلى زيادة الاستثمار وتوسع الطاقة الانتاجية (F.Aguilera, 2016 : 25).

وقد بين (Hou, 2015 : 10-11) بأنه القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام في الأسواق العالمية للنفط، ومقدرة بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من (٤٢) غالونا معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار).

يعرف من وجهة نظر الباحث بأنه القيمة النقدية لسلعة النفط المقدرة بالعملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) ويتحدد السعر وفقاً لآلية العرض والطلب في أسواق النفط، ويعد أهم متغير متحكم في النشاط الاقتصادي في الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فلما ارتفع السعر في الأسواق العالمية فلما انعكس ايجاباً على النشاط الاقتصادي وتزداد حالات الانتعاش والرواج في الانتاج، والعكس الصحيح.

ثانياً : مفهوم نموذج Bankometer :-

يستخدم نموذج S-score لقياس نقاط القوى والضعف في المؤسسات المالية مع معيار الملائمة (درجة S) الذي تم تطويره بناءً على توصيات صندوق النقد الدولي وهو أفضل من النماذج الأخرى Altman Z لأن النموذج معد للصناعة المصرفية، تم تطوير هذا النموذج لتحسين أداء المصارف وسلامته ومن المتوقع أن يساعد المستثمرين وأصحاب الحسابات وإدارة المصرف في اتخاذ القرارات والسيطرة على النظام لتجنب احتمال حدوث أزمات مالية في المستقبل، إذ أن القدرة على التنبؤ من قبل البنوك المركزية والدائنين والمستثمرين في الأسهم فعندما يكون المصرف معسراً غالباً ما يخسر الدائنون جزءاً من مدفوعات رأس المال والفائدة، بينما قد يخسر مستثمرو الأسهم جميع استثماراتهم (Hallos et al, 2023 : 188).

كما بذلت العديد من الدول جهوداً لتحسين هذا النموذج بهدف تطويره كأداة لتقييم الأداء المصرفي بشكل أفضل من النماذج السابقة (Alteman , Camels) لأنه يوفر نتائج أكثر دقة باستخدام عدد قليل من المؤشرات (Karadas and Delice, 2022 : 40)، ومن المثير للاهتمام أن النموذج أصبح أكثر شهرة واستخداماً بعد الأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨)، وأخذ يتكيف بشكل كبير مع البيئة المصرفية في الوقت الحالي (Limbong et al, 2022 : 97).

ومن دوافع ومبررات استحداث نموذج Bankometer:

١. من أجل المتانة في قياس ظروف الاستقرار تم تقدير درجة الملائمة المالية من خلال نموذج "Bankometer" وهي أداة طورها صناع السياسات في القطاع المالي مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك المركزية لتكملة أدوات أخرى مثل نموذج "CAMEL" الذي يقوم بتقييم رأس المال وجودة الموجودات المصرفية والادارة والارباح والسيولة والحساسية لمخاطر السوق لإنشاء قائمة مراقبة للمصارف المتعثرة أو المحفوفة بالمخاطر لمراقبتها بين الفحوصات الميدانية ومع ذلك فإن تصنيفات "CAMEL" تكون سرية تماماً من قبل المشرفين الحصريين ولا تتوفر أو تعرض للجمهور (Lepetiti and Strobel, 2017: 255).

٢. تعد "Bankometer S-Score" أداة دقيقة في تقدير الظروف الصحية المالية للمصارف، يستخدم مقياس S-Score؛ نسبة الموجودات الرأسمالية لقياس ما إذا كان المصرف لديه رأس مال كافٍ لدعم موجوداته، نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات لتقييم الصحة المالية والربحية طويلة الأجل للمصارف، نسبة كفاية رأس المال لقياس مقدار تعرض رأس مال المصرف لأصوله المرجحة بالمخاطر، نسبة القروض المتعثرة التي تقيس جودة موجودات المصرف (الكفاءة)، نسبة القروض إلى الموجودات كمؤشر على ظروف السيولة في المصرف، ونسبة التكلفة إلى الدخل لقياس تكاليف المصرف فيما يتعلق بدخله (kattel, 2010 : 81).

٣. هو نموذج يستخدم لتقييم سلامة المصرف باستخدام معلمة الملائمة (Fitira et al, 2018) وتم تطويره لقياس الهشاشة في المؤسسات المالية والمصرفية لأن هذا النموذج صُمم للصناعة المصرفية، فإنه يعد أفضل من النماذج الأخرى مثل (Alteman Z-Score) ومن المتوقع أن يساعد هذا النموذج المستثمرين المحتملين وأصحاب الحسابات وادارة المصارف في اتخاذ القرارات والسيطرة على النظام المالي، وبالتالي سيكون من الممكن منع احتمال حدوث أزمات مالية في المستقبل (Yavuz, 2023 : 318).

٤. قد يكون هذا النموذج مفيداً للإدارة الداخلية ويمكن استخدامه أيضاً من قبل الهيئات الإشرافية (الجنابي وبحر، ٢٠٢٢: ٧٧٢).

ولتقدير درجة الملائمة S باستخدام (Bankometer) يتم استخدام معادلة النموذج وكما يأتي: -

$$S\text{-Score} = 1.5 CA + 1.2 EA + 3.5 CAR + 0.6 NPL + 0.3 CI + 0.4 LA$$

أُن: -

الرمز	النسب	المعيار	الدرجة	
S-Score	درجة الملائمة المالية..		S-Score > 70	صحة مالية جيدة
CA	CA : نسبة رأس المال إلى الموجودات .	CA > 4 %	S-Score < 70 > 50	منطقة رمادية
EA	EA : نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات.	EA > 2 %	S-Score > 50	يعاني من ضائقة مالية
CAR	CAR : نسبة كفاية (متانة) رأس المال .	CAR > 8 %		
NPL	NPL : نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض.	NPL < 15 %		
CI	CI : نسبة التكلفة الى اجمالي الدخل .	CI < 40 %		
LA	LA : نسبة القروض الى الموجودات.	LA < 65 %		

ويمكن النسب التي يتضمنها النموذج من خلال الجدول الآتي:-

النسبة	القانون	مؤشر الارتفاع والانخفاض	المصدر
نسبة رأس المال	رأس المال المدفوع مجموع الموجودات	وكلما ارتفعت هذه النسبة يعد مؤشراً جيداً للمصرف، وأكثر أماناً ويبين قدرته في تدعيم الموجودات.	(الدعمي والمرسومي، ٢٠١٧ : ٣٣).
نسبة حقوق الملكية	حقوق الملكية مجموع الموجودات	وكلما ارتفعت هذه النسبة يعد مؤشراً جيداً للمصرف، وأكثر أماناً ويبين قدرته في تدعيم الموجودات.	
نسبة كفاية رأس المال	رأس المال التنظيمي الاصول المرجحة بالمخاطر	ارتفاع النسبة تؤدي إلى زيادة متانة وسلامة المركز المالي للمصرف.	(Herman, 2011 : 23)
نسبة القروض المتعثرة	القروض المتعثرة اجمالي القروض	انخفاضها يؤدي زيادة كفاءة الأداء المالي وقدرته على تحصيل الديون.	(النجار، ٢٠٠٠ : ٨٤)
نسبة التكلفة الى الدخل	المصارف التشغيلية الدخل اجمالي	انخفاضها يؤدي إلى زيادة أرباح المصرف التجاري وزيادة كفاءته، أما ارتفاعها فيؤثر سلباً على أداء المصرف، ويقلل ربحيته.	(Khan et al, 2019 : 433)
نسبة القروض الى الموجودات	اجمالي القروض اجمالي الموجودات	ارتفاع هذه النسبة يؤثر ايجاباً على ربحية المصرف نتيجة زيادة منح القروض، ولكن تنعكس سلباً على السيولة.	(Prabowo et al, 2018 : 150)

ثالثاً : تأثير تقلبات أسعار النفط في الأداء المصرفي وفق نموذج (Bankometer).

إنّ الدول الريعانية التي تعتمد على الإيرادات النفطية تتسم بعدم الاستقرار، وذلك بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية بين مدة وأخرى أو عدم استقرار صادراتها (العلي، ٢٠١٨ : ١١)، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أو انخفاض الانفاق الحكومي بسبب اعتماد هذه الدول على

الإيرادات النفطية في تمويل نفقاتها (الاستهلاكية والاستثمارية)، فعند ارتفاع الإيرادات النفطية سيؤدي إلى زيادة نفقات الدولة على الرواتب للموظفين في مؤسساتها أو زيادة نفقاتها على شبكة الحماية الاجتماعية، فضلاً عن زيادة النفقات الاستثمارية التي تساهم في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني وانخفاض معدلات البطالة وزيادة مستوى الدخل.

وبالتالي عند زيادة الإيرادات النفطية بفعل الزيادة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، سيؤدي إلى تراجع الدولة بالاقتراض من المصارف بسبب اكتفائها بالإيرادات المحلية التي تعتمد عليها (الإيرادات النفطية).

أما إذا كانت الإيرادات النفطية منخفضة نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، سيؤدي إلى توجه الدولة إلى الاقتراض من المصارف لسد العجز في الموازنة العامة.

المبحث الثالث : الجانب العملي لمتغيرات الدراسة

تحليل تقلبات أسعار النفط في مؤشرات الأداء المصرفي وفق نموذج (Bankometer) للمصارف عينة الدراسة.

أولاً : تحليل تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد العراقي:-

الجدول (١)

تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٢ - ٢٠٢٣)

(القيمة : دولار، معدل التغير السنوي : نسبة مئوية)

السنوات	أسعار النفط (١)	معدل التغير السنوي (٢)	نوع التقلبات (٣)
٢٠١٢	١٠٧	-	
٢٠١٣	١٠٣	- ٣.٧٣	سلبية
٢٠١٤	٩٦.٨	- ٦.٢	
٢٠١٥	٤٤.٧	- ٥٣.٨٢	
٢٠١٦	٣٦	- ١٩.٤٦	
٢٠١٧	٤٩.٣	٣٦.٩٤	ايجابية
٢٠١٨	٦٥.٩٨	٣٣.٨٣	
٢٠١٩	٦٠.٣٨	- ٨.٤٨	سلبية
٢٠٢٠	٤٠.٦٩	- ٣٢.٦١	
٢٠٢١	٦٨.٤٠	٦٨.٠٧	ايجابية
٢٠٢٢	٩٥.٦٠	٣٩.٧٨	
٢٠٢٣	٧٨.٥٠	- ١٧.٨٨	سلبية

المصدر:

١. العمود (١): البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات متفرقة.

٢. العمود (٢): من إعداد الباحث اعتماداً على القانون الآتي:

$$\text{معدل التغير السنوي} = \frac{\text{السعر في السنة اللاحقة} - \text{السعر في السنة السابقة}}{\text{السعر في السنة السابقة}} \times 100$$

٣. عمود (٣): نوع التقلبات من إعداد الباحث.

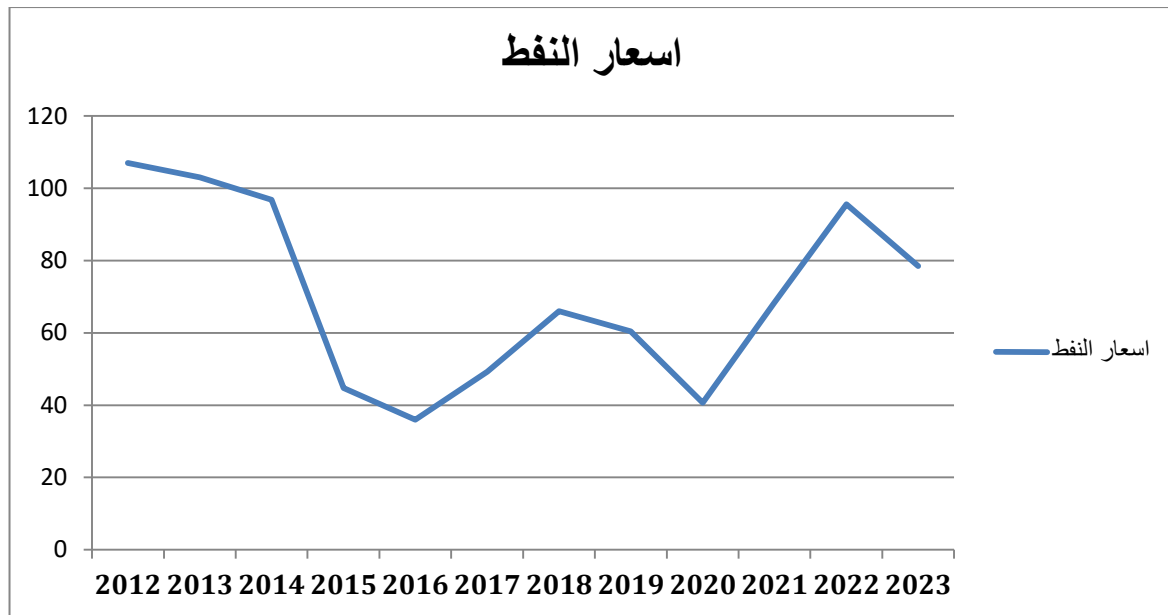
يتضح من الجدول (١) والشكل (١) أن متوسط أسعار النفط قد انخفضت من (107) دولار أمريكي للبرميل الواحد عام (٢٠١٢) إلى (١٠٣) دولار في عام (٢٠١٣) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٣.٧٣-%)، كما شهدت انخفاضاً حاداً مستمراً للأعوام (٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦) لتبلغ (٩٦.٨ ، ٤٤.٧ ، ٣٦) دولار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (٦.٢-% ، ٥٣.٨٢-% ، ١٩.٤٦-%) بسبب تحسن العلاقات الدولية بين إيران ومجلس الأمن الدولي عام (٢٠١٣)، مما أدى إلى تراجع الطلب على النفط العراقي مقابل زيادة المعروض منه.

أما العامين (٢٠١٧ - ٢٠١٨) فقد شهدت ارتفاعاً بلغ (٤٩.٣ ، ٦٥.٩٨) دولار على التوالي وبمعدلات تغير سنوي مقدارها (٣٦.٩٤-% ، ٣٣.٨٣-%) وذلك بسبب الاتفاق الروسي السعودي حول تجميد بعض من الصادرات لدول الأوبك، مما انعكس على ارتفاع أسعار النفط الخام بالإضافة إلى التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية في العراق (القرشي، ٢٠٢٠ : ٦٨).

وفي عام (٢٠١٩) فقد شهدت انخفاضاً نحو (٦٠.٣٨) دولار وبمعدل تغير سنوي مقداره (٨.٤٨-%) بسبب عوامل عديدة ومتشابهة منها تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الربع الأخير لهذا العام، مما انعكست سلباً على الطلب العالمي للنفط الخام (التقرير السنوي للأوبك، ٢٠١٩ : ٢٨)، ثم انخفضت أيضاً في عام (٢٠٢٠) إلى (٤٠.٦٩-%) دولار وبمعدل تغير سنوي مقداره (٣٢.٦١-%) بسبب ظهور جائحة كورونا (Covid-19) في بداية (٢٠٢٠) وأدت إلى توقف وإغلاق العديد من المدن والمصانع منعاً لانتشار الفيروس وفرض الحظر على حركة السيارات والنقل عموماً، وقادت إلى انخفاض الطلب على النفط.

وفي العامين (٢٠٢١ - ٢٠٢٢) شهدت تحسناً في الارتفاع لتسجل (٦٨.٣٩ ، ٩٥.٦٠) دولار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (٦٨.٠٧-% ، ٣٩.٧٨-%) على التوالي بسبب التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي بعد رفع الحظر الشامل وفتح حركة السفر والطائرات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب وقود الطائرات.

لكنها سجلت انخفاضاً في عام (٢٠٢٣) ليصل نحو (٧٨.٥٠) دولار وبمعدل تغير سنوي مقداره (١٧.٨٨-%) وذلك بسبب التوترات الجيوسياسية التي تمثلت بالحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت بشدة في تراجع الطلب العالمي على النفط الخام في الأسواق العالمية (تقرير الأوبك، ٢٠٢٣ : ٣٩).



شكل (١)

تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٢ – ٢٠٢٣).

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٣).

ثانياً : تحليل النسب المالية للمصارف المدروسة وفق نموذج (Bankometer):

١. تحليل نسبة رأس المال المدفوع إلى مجموع الموجودات للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٢ - ٢٠٢٣):-

تعد هذه النسبة مؤشراً لقدرة المصرف على تمويل موجوداته من رأس المال المدفوع (الاسهم العادية) والذي يعد من مصدراً من مصادر التمويل طويلة الأجل) والتي تمثل أداة ملكية تضمن للمساهمين حقوقهم ويعد هذا المصدر ذو مخاطر عالية للمساهمة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى كالودائع والاقتراضات الخارجية، ويمكن متابعة الجدول (٢) الذي يبين النسبة لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة للمدة (٢٠١٢ - ٢٠٢٣) وكما يأتي:-

الجدول (٢)

تحليل نسبة رأس المال المدفوع الى مجموع الموجودات للمصارف عينة الدراسة

(نسبة مئوية)

المصارف	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	المتوسط
بغداد	10.91	١٤.٤٩	١٦.٢٣	17.61	22.07	22.45	22.93	20.82	16.13	13.67	14.16	13.45	
الخليج	52.38	54.24	55.71	58.73	٥٤.٦٣	51.87	49.72	37.40	36.99	36.74	31.99	24.47	
الشرق الاوسط	36.75	31.44	39.01	38.58	37.97	31.22	32.43	38.06	37.03	36.59	١٩.٣٧	18.31	
الاستثمار العراقي	26.83	33.23	38.40	43.74	47.18	41.18	43.57	43.26	45.31	44.75	28.81	٢٦.٣٠	
المتوسط	١٧.٠٧	٤٥.٤٠	٣٣.٠٦	٣٨.٥٤									

الاقتصاد	18.39	22.92	33.31	32.85	39.87	49.33	53.46	53.62	٧٥.٤٣	53.56	54.17	55.61	٤٣.٤٥
الموصل	٣١.٤٧	٢٧.٩٧	٣٦.٢٩	٤٣.٨٣	٦١.٥٧	٦١.٦٧	٦١.٦٢	٦١.٥٦	٦٣.٥٣	32.67	٣١.٨١	٣٢.٠٣	٤٥.٥٠
معدل الفترة	22.06	24.20	33.55	35.35	40.16	43.27	43.63	46.17	46.09	39.26	36.56	35.75	37.17

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة.

تشير معطيات الجدول (٢) نسبة رأس المال المدفوع إلى مجموع الموجودات بلغ المعدل العام بلغ (٣٧.١٧) للمدة (٢٠١٢ – ٢٠٢٣)، وأن أعلى نسبة للمؤشر قد تحققت في مصرف الموصل إذ بلغت (٤٥.٥٠) وحقق أعلى نسبة بلغت (٦٣.٥٣) في عام (٢٠٢٠) وهي نسبة مرتفعة جداً، مما يوضح أن المصرف كان يعتمد بشكل رئيس على الأسهم العادية في تمويل الموجودات واقراض المشاريع الاستثمارية بدلاً من الاعتماد الودائع ومصادر التمويل الأخرى، مما يوضح سعي المصرف لتحقيق هدف الاستقرار المالي لدى المصرف والموازنة بين مصادر التمويل وتوظيفها في مجالات القروض والاستثمارات، ثم يليه مصرف الخليج فقد معدل مصرف بلغ (٤٥.٤٠) وحقق أعلى نسبة بلغت (٥٨.٧٣) في عام (٢٠٢٠) بسبب زيادة رأس المال الأسمي والمدفوع استجابة لتعليمات البنك المركزي العراقي ليصبح قادراً على مواجهة المخاطر التي قد تواجه المصرف، ثم يليه مصرف الاستثمار العراقي ليحقق معدل مصرف بلغ (٣٨.٥٤)، وحقق مصرف الشرق الأوسط معدل مصرف بلغ (٣٣.٠٦) وبلغت أعلى نسبة له مقدارها (٣٩.٠١) في عام (٢٠٢١) مما يوضح أن المصرف لم يعتمد بشكل رئيس على رأس المال المدفوع (الاسهم العادية) في تمويل موجوداته بل يعتمد على مصادر التمويل الأخرى كالودائع والاقتراض والارباح المحتجزة.

٢. نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٢-٢٠٢٣):-

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على حقوق المساهمين في تكوين (تمويل) الموجودات، ويحاول المصرف الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة، وعدم انخفاضها عن معدلاتها ومراعاة ما يقرره البنك المركزي العراقي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين وتجنب مخاطر السيولة لدى المصرف، ويوضح الجدول (٣) أهم تطورات هذه النسبة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للمدة (٢٠١٢ – ٢٠٢٣) وكما يأتي:-

الجدول (٣)

تحليل نسبة حقوق الملكية الى مجموع الموجودات للمصارف عينة الدراسة

(نسبة مئوية)

اسم المصرف/ السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	معدل المصارف
بغداد	15.93	16.50	16	17.32	23.56	25.40	23.95	24.15	19.61	20.07	20.27	17.23	19.99
الخليج	35.09	38.89	42.37	39.65	39.61	53.18	54.37	55.85	60.13	56.51	55.80	56.13	48.96
الشرق الاوسط	22.92	26.19	44.95	41.02	43.74	33.88	33.40	40.60	40.88	41.38	33.35	37.38	36.64
الاستثمار العراقي	31.19	35.79	50.79	51.06	50.14	49.34	46.63	49.22	46.41	40.42	37.80	33.09	43.49

الاقتصاد	28.36	33.01	41.66	32.96	40.04	48.06	53.67	54.78	56.26	55.45	57.11	60.66	46.83
الموصل	34.66	36.15	47.24	63.44	64.78	66.10	64.86	65.45	67.82	35.12	34.94	35.74	51.53
معدل الفترة	<u>٢٨.٠</u> ٢	<u>٣١.٠</u> ٨	<u>٤٠.٥</u> ٠	<u>٤٠.٩٠</u> ٤	<u>٤٣.٦</u> ٤	<u>٤٥.٩</u> ٩	<u>٤٦.١</u> ٤	<u>٤٨.٣</u> ٤	<u>٤٨.٥</u> ١	<u>٤١.٥١</u> ٤	<u>٣٩.٨٧</u> ٣	<u>٥٠.٠</u> ٣	<u>٤١.٢٤</u>

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة.

تشير معطيات الجدول (٣) نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات أن المعدل العام للمصارف بلغ (٤١.٢٤) للمدة (٢٠١٢ – ٢٠٢٣)، وحقق مصرف الموصل معدل مصرف بلغ (٥١.٣٥) وهو أعلى معدل مصرف، وبلغت أعلى نسبة له مقدارها (٦٧.٨٢) في عام (٢٠٢٠) ويعود هذا الارتفاع الملحوظ إلى قيام المصرف بتمويل موجوداته من حقوق الملكية بعد تراجع الودائع كمصدر تمويل نتيجة الصدمة المزدوجة التي شهدتها العراق وهي فرض حظر التجوال الشامل في عموم البلاد وانخفاض أسعار النفط، مما انعكس سلباً على ودائع المصرف. وحقق مصرف الخليج معدل مصرف بلغ (٤٨.٩٦) وحقق أعلى نسبة للمؤشر بلغت (٦٠.١٣) في عام (٢٠٢٠) بسبب الزيادة المستمرة في مكوناتها (الأرباح المحتجزة والاحتياطيات) وزيادة رأس المال الاسمي والمدفوع إلى (٣٠٠) مليار دينار مقابل انخفاض الموجودات بسبب نقص السيولة النقدية أما المتبقي (٣٩.٨٧) يعود إلى الودائع والديون (الاقتراض)، وأدنى نسبة مقدارها (٣٥.٠٩%) في عام (٢٠١٢)، مما يوضح سعي المصرف الى المحافظة التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية لتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز المركز المالي في مواجهة المخاطر وخاصة السيولة، كما حقق مصرف الاقتصاد معدل مصرف بلغ (٤٦.٨٣) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (٦٠.٦٦) في عام (٢٠٢٣) مما يعكس ارتفاع نسبة مساهمة حقوق الملكية في تمويل الموجودات لدى المصرف بسبب تراجع حجم الودائع في بعض السنوات نتيجة الظروف الأمنية والاقتصادية التي شهدتها البلد. وحقق مصرف الشرق الأوسط معدل مصرف بلغ (٣٦.٦٤) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (٤١.٠٢) في عام (٢٠١٥)، مما يوضح أن المصرف استخدم نصف من مصادر أمواله لتمويل الموجودات والنصف الآخر يعود الى الودائع والديون، وحقق مصرف بغداد أدنى معدل مصرف بلغ (١٩.٩٩) وبلغت أعلى نسبة له مقدارها (٢٥.٤) في عام (2017) أما المتبقي (٧٤.٦٠%) يعود الودائع والاقتراضات الخارجية، وأدنى نسبة مقدارها (15.93) في عام (٢٠١٢) هي نسب منخفضة، مما يوضح أن المصرف يعتمد على الودائع والاقتراضات في تمويل موجوداته أكثر من اعتماده حقوق الملكية (المساهمين) في المصرف.

٣. تحليل نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٢ - ٢٠٢٣):-

الجدول (٤)

تحليل نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة

(نسبة مئوية)

اسم المصرف/ السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	معدل المصارف
بغداد	55	59	57.5	54	86	116	127	64	28	33	51.82	67.54	67.40
الخليج	51.49	78	73.80	84.53	91.42	124.60	130.08	152	121	144	129	156	111.32
الشرق الوسط	53	73.5	109	104	99	127	106	100	92	78	101	109	95.95

104.39	85.97	94.16	102.5 5	105.0 6	102	122	139	130	152	93	63	64	الاستثمار العراقي
104.39	45.55	49	37	31.18	31.9	31.93	29	20	17.3	20	15	8.1	الاقتصاد
113.5	31	31	83	125	123	139	162	143	120	149	136	120	الموصل
٩٩.٤٩	٨٢.٥١	٧٥.٩ ٩	٧٩.٥ ٩	٨٣.٧	٩٥.٤ ٨	١٠٩.٣ ٣	١١٦.٢ ٦	٩٤.٩٠	٨٨.٦ ٣	٨٣.٧ ١	٧٠.٧ ٥	٥٨.٥ ٩	معدل الفترة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

تشير معطيات الجدول (٤) إلى مؤشر كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة قد حقق معدل عام للمصارف مقداره (٩٩.٤٩) ، ويلاحظ أن مصرف الموصل قد حقق معدل مصرف بلغ (١١٣.٥)، وحقق مصرف الخليج معدل مصرف بلغ (١١١.٣٢)، وحقق الاستثمار العراقي معدل بلغ (١٠٤.٣٩) وحقق أعلى نسبة بلغت (١٥٢) في عام (٢٠١٥) وهذا يشير إلى أن المصرف أكثر قدرة على تحمل المخاطر ويوفر حماية عالية لودائع الزبائن وبالتالي يوضح قدرة المصرف على توفير الامان ومواجهة المخاطر كونه حقق نسب مرتفعة التي تجاوزت النسب المقررة من الجهات الرقابية والمسؤولة على المصارف التجارية، وحقق مصرف الشرق الأوسط معدل مصرف بلغ (٩٥.٩٥).

٤. نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٢-٢٠٢٣):-

تمثل القروض المتعثرة القروض التي لم يسدها الزبائن من الأفراد والشركات (المقرضين) إلى المصرف (المقرض) والتي ترجع الى أسباب عديدة ومختلفة منها بسبب المقرضين ومنها بسبب المقرض وأخرى تتعلق بأسباب أخرى عن ارادة الطرفين (الذبحاوي وتويج، ٢٠٢١: ٣٢)، وتم جمع البيانات عن القروض المتعثرة من القوائم المالية للمصارف العراقية المدروسة وكما موضح في الجدول (٥):-

الجدول (٥)

تحليل نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض للمصارف عينة الدراسة

(نسبة مئوية)

اسم المصرف/ السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	معدل المصارف
بغداد	٢٤.٥٣	١٥.٣٣	٢٠.٨٤	٢٤.٩٠	٣٧.٤٢	٤٨.٧٦	٩٦.٩٠	٩٥.١١	٧٨.٧٢	٨٤	٨٤	٨٦.٣٢	٥٨.٠ ٦
الخليج	٤.٠٣	٧	١٢.٣٨	١٦.٠٥	١٣.٧١	٨.٩٦	١٠.٦٨	١٧.٥٠	١٤.٤٢	١٦.٣٥	١٩.٩٤	٦٣.٢٨	١٧.٠ ٢
الشرق الوسط	٣	٣.٣٤	٢.٢٨	٤.٧٠	٣.٧٢	٤.٠٢	٤.٨٤	٤.٥٩	٢٢.٦٣	٢٠.٩٩	٨.٠٩	١٠.٤٦	٧.٧٢
الاستثمار العراقي	١.٦٠	١.٩٣	٢.٢٠	٤.٩٩	٢.٣٢	١.٦٤	١.٥٨	١.٣٨	١.٩١	١.٨٨	١.٢٣	١.١١	١.٩٨
الاقتصاد	٢١.٧٧	٢٦.٢٧	٣٣.١٩	١٣.٨٣	٩٥.٠٧	٩٧.٢٦	١٠٢.٧ ٧	١٠٦.٢ ٥	١٣٩.٣ ١	٨٠.٧٢	٢٩.١١	٥٣.٣٢	٦٦.٥ ٧
الموصل	١.١٧	٢.٥٠	٢.٤٢	٢.٤٤	٢.٢١	٢.٢١	١٣.٢٣	١٣.٠٧	٢٢.٨٩	٥٠.٢٥	٣٥.٥٣	٢٠.١٩	١٤
معدل الفترة	٩.٣٥	٩.٣٩	١٢.٢ ١	١١.١ ٥	٢٥.٧٤	٢٧.١٤	٣٨.٣٣	٣٩.٦ ٥	٤٦.٦ ٤	٤٢.٣ ٦	٢٩.٦ ٥	٣٩.١١	٢٧.٥ ٥

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة.

يتضح من معطيات الجدول (٥) نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض ان المعدل العام للمصارف قد بلغ (٢٧.٥٥)، وأن أدنى معدل حققه مصرف الاستثمار العراقي من بين المصارف التجارية عينة الدراسة، إذ بلغ (١.٩٨) وبلغت أعلى نسبة للمؤشر مقدارها (٤.٩٩) في عام (٢٠١٥) واستطاع أن يحقق أدنى نسبة بلغت (١.١١) في عام (٢٠٢٣)، مما يوضح كفاءة دائرة الائتمان (قسم الائتمان) في هذا المصرف الى تقوم بوضع دراسة ائتمانية للتسهيلات الممنوحة (القروض) للمشاريع والشركات والأفراد وتقييم الدراسة الائتمانية للزبائن وتحديد المخاطر ووضع التوصيات المناسبة بمعزل عن الزبائن بناءً على تقييم متوازن للبيانات المالية وغير المالية والوثائق الداعمة والمؤيدة لوضعه. وبالتالي يؤكد التزام المصرف باتباع سياسة ائتمانية متحفظة للمحافظة على الأداء المالي للمصرف وتجنب المخاطر الائتمانية، وبالتالي أكد أن المصرف التزم بالسياسة الائتمانية له وتعليمات البنك المركزي العراقي، ثم يليه مصرف الشرق الاوسط فقد حقق معدل مصرف بلغ (٧.٧٢) وحقق أعلى نسبة بلغت (٢٢.٦٣) في عام (٢٠٢٠)، وحقق مصرف الخليج معدل مصرف بلغ (١٧.٠٢) وحقق أعلى نسبة بلغت (٦٣.٢٨) في عام (٢٠٢٣) هي أعلى بكثير من النسبة المقررة أعلاه، ويشير الى ارتفاع المخاطر الائتمانية والمصرف يتبع سياسة ائتمانية مجازفة وغير متحفظة، ويتطلب اتخاذ اجراءات رقابية متشددة من قبل ادارة المصرف للمحافظة على الاداء المالي للمصرف، بينما استطاع ان يحقق أدنى نسبة مقدارها (٤.٠٣) في عام (٢٠١٢) هي نسبة جيدة منخفضة عن النسبة المقررة (١٥) من قبل لجنة بازل III والبنك المركزي العراقي المقررة (١٢%) وهذا يدل على كفاءة المصرف في ادارة لائتمان ومتابعة السداد، ويوضح دور المصرف في اتباع سياسة ائتمانية متحفظة في منح القروض، وحقق مصرف بغداد معدل مصرف بلغ (٥٨.٠٦) وحقق أعلى نسبة مقدارها (٩٦.٩) في عام (٢٠١٨) وهي مرتفعة جداً وتجاوزن الحد الأدنى المقرر (١٥%) من قبل لجنة بازل III ، مما تعكس تراجع أداء المصرف والسبب في ذلك يعود إلى عدم التزام الزبائن في السداد وهي مشكلة بدأ منذ سنوات سابقة نتيجة تدهور الوضع الأمني والاقتصادي في البلد المتمثل بدخول عصابات داعش الارهابي وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وحقق مصرف الاقتصاد معدل مصرف بلغ (٦٦.٥٧) وهو الأقل بين المصارف وحقق أعلى نسبة بلغت (١٣٩.٣١) في عام (٢٠٢٠) مما يشير إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية والسبب في ذلك يعود التغير في الظروف الاقتصادية ولوقوع (٩) فروع من المصرف في المناطق الساخنة نتج عنه تلكؤ بعض الزبائن عن تسديد الائتمان الممنوح لهم وهناك متابعة مستمرة لتحصيل الديون المتأخرة التسديد، فضلاً عن انتشار جائحة كورونا في عام (٢٠٢٠) ورافقها انخفاض في أسعار النفط والعجز في الموازنة مما أدى الى ارتفاع معدلات البطالة وتراجع مستوى الدخل لدى الأفراد المقترضين مما أدى الى ارتفاع هذه النسبة.

٥. نسبة التكلفة إلى اجمالي الدخل للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٢ - ٢٠٢٣):-

تبين هذه النسبة المصاريف التشغيلية (مصاريف من غير الفوائد) التي تم انفاقها لتوليد الدخل (الايرادات)، وأن العلاقة بين هذه النسبة والأداء المالي للمصارف التجارية علاقة عكسية، أي كلما انخفضت هذه النسبة يؤدي إلى زيادة الأداء المالي للمصرف، مما يعكس الكفاءة العالية للمصرف في تعظيم الايرادات وتقليل المصروفات، وقد النسبة (٤٠%) من قبل لجنة بازل III ، ويتم الحصول على هذه النسبة من خلال حاصل قسمة المصاريف التشغيلية على اجمالي الدخل (الايرادات)، ويبين الجدول (٦) تحليل نسبة التكلفة الى الدخل في المصارف عينة الدراسة:-

الجدول (٦)

تحليل نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الدخل للمصارف عينة الدراسة
(نسبة مئوية)

اسم المصرف / السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	معدل المصرف
بغداد	29.58	26.17	32.79	31.45	48.49	57.33	74.37	63.93	40.39	28.54	25.08	14.11	<u>39.35</u>
الخليج	16.74	13.41	16.52	44.47	64.32	60.03	85.09	120.24	83.51	134.6	123.29	63.68	<u>68.82</u>
الشرق الاوسط	22.60	24.01	44.15	33.46	43.84	59.83	87.06	82.17	63.81	79.91	76.29	124.41	<u>61.79</u>
الاستثمار العراقي	25.86	14.74	13.20	19.37	23.43	33.75	41.34	38.76	26.13	44.50	32.74	14.81	<u>27.38</u>
الاقتصاد	28.45	37.07	28.69	25.52	50.60	77.20	46.47	68.90	74.23	99.54	85.61	66.80	<u>57.42</u>
الموصل	16.75	9.16	41.69	56.33	83.07	48.88	70.76	55.76	72.76	53.64	57.14	62.94	<u>52.40</u>
معدل الفترة	<u>٢٣.٣</u>	<u>٢٠.٧</u>	<u>٢٩.٥</u>	<u>٣٥.١</u>	<u>٥٢.٢٩</u>	<u>٥٦.١</u>	<u>٦٧.٥١</u>	<u>٧١.٦٢</u>	<u>٦٠.١</u>	<u>٧٣.١</u>	<u>٦٦.٦٩</u>	<u>٥٧.٧</u>	<u>٥١.١٩</u>
	٣	٦	٠	٣٥.١	٥٢.٢٩	٥٦.١	٦٧.٥١	٧١.٦٢	٦٠.١	٧٣.١	٦٦.٦٩	٥٧.٧	٥١.١٩

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة.

يبين الجدول (٦) أن نسبة التكلفة الى الدخل للمصارف التجارية العراقية عينة البحث وللمدة (٢٠١٢ – ٢٠٢٣)، ويلاحظ أن معدل المصرف العام قد بلغ (51.19)، ويلاحظ أن مصرف الاستثمار العراقي قد حقق أفضل معدل الذي بلغ (٢٧.٣٨)، يليه مصرف بغداد بمعدل مصرف بلغ (٣٩.٣٥)، وحقق مصرف الخليج معدل المصرف مقداره (68.82) وهي نسبة مرتفعة جداً وغير مقبولة وفقاً لمعيار نموذج (Bankometer) وحقق المصرف أعلى نسبة مقدارها (١٣٤.٦) في عام (٢٠٢١) وهي نسبة مرتفعة جداً عن النسبة المقررة والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع مكونات المصاريف التشغيلية منها ارتفاع نفقات السفر والايفاء، نفقات الضيافة والمكافأة لغير العاملين، كما حققت مرتفعة ايضاً (١٢٣.٢٩) في عام (٢٠٢٢) بسبب ارتفاع أغلب مكونات المصاريف التشغيلية منها (الاعلانات، الاتصالات والانترنت التامين، الخدمات القانونية، أجور تدريب العاملين، القرطاسية، السفر والايفاء والخدمات المهنية). وحقق مصرف الشرق الأوسط معدل المصرف بلغ (٦١.٧٩) وحقق أعلى نسبة بلغت (١٢٤.٤١) في عام (٢٠٢٣) والسبب الرئيس في ذلك يعود إلى انخفاض ايراد المصرف من بيع وشراء العملات الاجنبية (الدولار الأمريكي) ويليهِ فوائد الحسابات الجارية المدينة وعمولات الاعتمادات المستندية، فضلاً عن انخفاض عمولة الحوالات الخارجية نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مما انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي بشكل عام والاداء المصرفي بشكل خاص. وحققت مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل معدل المصارف بلغ (٥٧.٤٢) وحقق المصرف أعلى نسبة بلغت (٩٩.٥٤) في عام (٢٠٢١) وحقق نسبة بلغت (٨٥.٦١) في عام (٢٠٢٢) والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع إجمالي المصاريف التشغيلية من (٤,٧٦٦,٩٢٨) ألف دينار بعد كانت (٤,٠٦٨,١٥٦) ألف دينار. إضافة إلى ما تركته جائحة كورونا (COVID-19)، وحقق مصرف الموصل معدل المصارف بلغ (٥٢.٤٢) وحقق أعلى نسبة بلغت (٨٣.٠٧) في عام (٢٠١٦) بسبب ارتفاع مكونات المصاريف التشغيلية كزيادة رواتب الموظفين وزيادة المنح والمكافأة لهذا العام، وبعدها أخذت بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض

لنصل (٦٢.٩٤) في عام (٢٠٢٣) بسبب التقلبات وعدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي وما شهدته البلد من (تقلبات أسعار النفط، انتشار جائحة كورونا وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي).

تأسيساً على ما ذكر من مؤشرات مالية تبين أن (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف بغداد)، حققا أدنى وأفضل معدل مصرف، مما يوضح ارتفاع الكفاءة التشغيلية وضبط المصاريف لرفع كفاءة الاداء المالي. أما عن المصارف السبعة فهي تجاوزت النسبة المقررة وفقاً لمعيار نموذج (Bankometer) للمدة (٢٠١٢ – ٢٠٢٣)، مما يعكس ارتفاع المخاطر لهذه المصارف.

٦. نسبة مجموع القروض إلى مجموع الموجودات للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٢-٢٠٢٣):

تعتبر هذه النسبة عن مدى استخدام المصرف أموال في منح القروض الى الزبائن، وكلما ارتفعت هذه النسبة كما ارتفعت ربحية المصرف مما تنعكس ايجاباً في الأداء المالي، بينما تؤثر سلباً في السيولة، لذلك يجب أن تكون ضمن حدود معينة لضمان السيولة الكافية في المصارف وقد كانت النسبة المقررة لهذا المؤشر (٦٥%)، ويمكن متابعة الجدول (٧) الذي يبين نسبة القروض الى مجموع الموجودات للمدة (٢٠١٢ – ٢٠٢٣) وكما يأتي:-

نسبة القروض إلى مجموع الموجودات = مجموع القروض / مجموع الموجودات الجدول (٧)

تحليل نسبة مجموع القروض إلى مجموع الموجودات للمصارف عينة الدراسة (نسبة مئوية)

اسم المصرف / السنوات	٢٠١	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	معدل المصارف
بغداد	١١.٣	١٢٤.٤	١٢.٥٢	١٥.٥٣	١٦.٢٤	١٣.٣٥	١٤.٥٤	١٣.٢٠	٩.٩٧	٧.٨٩	٥.١٩	٢.٢٤	١١.١٨
الخليج	٥٠.٤	٣٦.٦٧	٣٥.٢٨	٣٤.٥٨	٣٥.٨٥	٣٣.٨٥	٢٩.٦٥	٢٦.٣٣	٢٤.٨٦	٢٠.٨٠	١٦.٦١	١٧.٨٠	٣٠.٢٢
الشرق الاوسط	٢٤.٢	٢٦.٩٧	٢٧.٥٠	٢٢.٢٠	١٧.٣١	١٣	١١.٨١	١٤.٢٨	١٣.١٤	١٣.١٩	٢٧.٤٣	٢٦.٢٦	١٩.٧٧
الاستثمار العراقي	٤٧.٥	٤٩.٩٠	٢٩.٦١	٢٢.٤٢	١٧.٨٩	٢٠.٦٩	٢٣.٢٣	٢٧.٦٥	٢٤.٢٩	٣٣.٤٧	٤٢.٢٦	٣٥.٨٤	٣٠.٩٧
الاقتصاد	٣٠.٦	٢٥.٣١	٢٤.٥٩	١٧.٢٢	٢٦.٥٠	٢٥.٦٢	٢٦.٠٨	٢٧.٩٨	٢٢.٣٥	٢٦.١٢	٢٥.٢١	٣١.٣٩	٢٥.٧٥
الموصل	٣١.٥	٢١.٢٨	٢٩.٦٧	٢٧.٢٣	٤٢.٠٢	٤٢.٣٦	٢٧.٠٨	٢٧.٩٧	٢٢.٤٥	٩.٦٦	١٣.٤٤	٣٠.٣٦	٢٧.٠٩
معدل الفترة	٣٢.٦	٤٧.٤	٢٦.٥	٢٣.١	٢٥.٩	٢٤.٨	٢٢.٠	٢٢.٩	١٩.٥	١٨.٥	٢١.٦٩	٢٣.٩	٢٤.١٦

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة.

تشير معطيات الجدول (٧) نسبة مجموع القروض الى مجموع الموجودات أن المعدل العام للمصارف بلغ (٢٤.١٦)، حقق مصرف الاستثمار العراقي أعلى معدل مصرف بلغ (٣٠.٩٧) وقد حقق أعلى نسبة بلغت (50.46) في عام (2012) والسبب في ذلك سعي

المصرف الى الموازنة بين السيولة والربحية لديه، وأدنى نسبة بلغت (16.61) في عام (2022) والسبب في ذلك يعود إلى عدم توسع المصرف في منح القروض لهذا العام لاتباع سياسة ائتمانية متحفظة، وحقق مصرف الاستثمار العراقي معدل (٣٠.٩٧) وبلغت أعلى نسبة مقدارها (٤٩.٩٠) في عام (٢٠١٣)، ثم يليه مصرف الموصل قد حقق معدل مصرف بلغ (٢٧.٠٩) وحقق أعلى نسبة (٣٠.٣٦) في عام (٢٠٢٣)، وحقق مصرف الاقتصاد معدل مصرف بلغ (٢٥.٧٥) وبلغت أعلى نسبة له (٣١.٣٩) في عام (٢٠٢٣) بسبب توسع المصرف في منح القروض الى الافراد والشركات وبعض دوائر الدولة، فضلاً عن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد تم منح (١,٥٩٥) مليون دينار الى تلك المشاريع لدعم الاقتصاد الوطني في ظل انخفاض أسعار النفط والعجز في الموازنة العامة، وحقق أدنى نسبة بلغت (١٧.٢٢) في عام (٢٠١٥) وان هذا الانخفاض ناتج عن تأخير تسديدات من قبل المدينين أو تحويل جزء من هذا الائتمان إلى ديون متأخرة التسديد كونها ديون مشكوك في تحصيلها وفقاً لتعليمات اللائحة الارشادية، وحقق مصرف الشرق الأوسط معدل مصرف بلغ (١٩.٧٧)، وحقق أعلى نسبة بلغت (٢٧.٥٠) في عام (٢٠١٤) في عام (٢٠١٤) وحقق أدنى نسبة بلغت (11.81) في عام (٢٠١٨).

ثالثاً : تطبيق معادلة نموذج Bankometer للمصارف عينة الدراسة:-

$$S\text{-score} = 1.5CA + 1.2EA + 3.5 CAR + 0.6 NPL + 0.3 CI + 0.4 LA$$

الجدول (٨) تطبيق (S-Score) في المصارف عينة الدراسة للمدة (٢٠١٢ - ٢٠٢٣)

اسم لمصرف / السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	معدل المصارف
بغداد	٢٦٠	٢٦٩.٥٥	٢٦٨.٣	٢٩٩.٤٩	٤٠٤	٥٢٢.٦٧	٥٩٣.١٨	٣٦٧.٦١	٢١١.٢٨	٢٢٦.٠٤	٢٨٧.٤٢	٣٠٦	334.69
الخليج	286.65	390.54	390.75	435.72	465.46	465.46	642.12	754.56	627.4	713.88	655.41	712.85	545.06
الشرق الوسط	258.77	337.72	515.93	490.50	478.38	559.36	491.65	488	466.90	423.01	479.39	495.64	457.10
لاستثمار العراقي	328.59	331	470.69	679	595.63	630.44	567.36	510.35	507.71	492.89	452.22	391	496.40
الاقتصاد	123.82	163.49	208.31	172.21	260.67	324.93	342.38	353.42	372.99	365.12	374.52	337.85	283.30
الموصل	527.15	574.09	658.45	591.12	713.64	771.75	696.76	637.13	658.72	431.75	241.97	219.51	560.17
معدل الفترة	297.49	344.39	418.73	444.67	486.29	545.76	555.57	518.51	474.16	442.11	415.11	410.47	446.12

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من بيانات الجدول (٨) أن معدل المصارف العام لنموذج (S-Score Bankometrer) قد بلغ (446.12) وقد حققت المصارف (الموصل والخليج والشرق الأوسط) معدل أعلى من المعدل القطاعي العام للمصارف، كان هو الأعلى من بين المصارف

عينة الدراسة، إذ بلغ معدل المصرف العام مقداره (٥٦٠.١٧ – ٥٤٥.٠٦ – ٤٥٧.١٠) على التوالي، ثم يليه مصرف الاستثمار العراقي بلغ المعدل (٤٩٦.٤٠)، فيما حقق (مصرف الاقتصاد) معدل أدنى من معدل المصارف العام وهو الأدنى من بين المصارف عينة الدراسة، إذ بلغ معدل الشركة (٢٨٣.٣٠). وعلى الرغم من الانخفاض والارتفاع ألا أن النسب تشير الى تمتع المصارف بالسلامة المالية وانخفاض المخاطر لديها وتعمل وفق مبدأ الحيطة والحذر وتتبع سياسة انتمائية متحفظة.

رابعاً : اختبار العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والأداء المصرفي وفق نموذج (Bankometer)

الجدول (٩)
نتائج الفرضية الرئيسية

المصرف	التقدير B_1	C	R^2	t-test	t الجدولية	القرار	F-statistic	F الجدولية	القرار
بغداد	-٥.٢٨	٦٤٠.٥٩	٠.٤٤	-٢.٨٠	١.٨١	تقبل	٧.٨٥	٣.٧١	تقبل
الخليج	-٨.٣٠	١٠٣١	٠.٤٩	-٣.٠١		تقبل	٩.٦٣		تقبل
الشرق الأوسط	-٤.٩٧	٧٥٧.٩١	٠.٤٠	-٢.٥٩		تقبل	٦.٧٣		تقبل
الاستثمار	-٧.٥١	٩٣٩.٠٤	٠.٥٢	-٣.٣٣		تقبل	١١.٠٩		تقبل
الاقتصاد	-٣.٤٦	٤١٠.١١	٠.٢٨	-١.٩٨		تقبل	٣.٩٢		تقبل
الموصل	-٧.٥٠	١٠٠٧.٠٨	٠.٣٧	-٢.٧٤		تقبل	٦.١١		تقبل

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews -13).

تشير نتائج الجدول (٩) إلى مصرف الاستثمار العراقي قد حقق أعلى نسبة لمعامل القوة التفسيرية التي بلغ مقدارها ($R^2=0.52$) ويفسر حوالي (0.52) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (S-Score) أما النسبة المتبقية والبالغة (0.48) تعود إلى عوامل أخرى لم تدخل ضمن النموذج المقدر، وقد تكون عوامل سياسية وإدارية ومالية، وهو مؤشر مقبول عند مقارنة قيمة (F) المحسوبة والبالغة (١١.٠٩) وهي أكبر من مثليتها الجدولية والبالغة (٣.٧١) عند مستوى معنوية (٥%) وهي ذات معنوية عالية، وعليه يتم قبول الفرضية التي تنص على معنوية أو جوهرية العلاقة المقدرة.

أما اختبار (t) للمصارف الخمسة (بغداد، الخليج، الشرق الأوسط، الاقتصاد، الموصل) كانت قيمها المحسوبة أكبر من الجدولية البالغة (١.٨١) عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، فتقبل الفرضية التي تنص على وجود تأثير معنوي للتقلبات أسعار النفط في نموذج (S-Score).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات:-

١. بينت نتائج التحليل الاحصائي ان لتقلبات أسعار النفط تأثير ذو دلالة معنوية في نموذج (Bankometer) لجميع المصارف عينة البحث خلال المدة (٢٠١٢ – ٢٠٢٣).
٢. بينت نتائج البحث إلى مصرف الاستثمار العراقي قد حقق أعلى نسبة لمعامل القوة التفسيرية التي بلغ مقدارها ($R^2=0.52$) ويفسر حوالي (0.52) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (S-Score) أما النسبة المتبقية والبالغة (0.48) تعود إلى عوامل أخرى لم تدخل ضمن النموذج المقدر، وقد تكون عوامل سياسية وإدارية ومالية، وهو مؤشر مقبول عند

مقارنة قيمة (F) المحسوبة والبالغة (١١.٠٩) وهي أكبر من مثليتها الجدولية والبالغة (٣.٧١) عند مستوى معنوية (٥%) وهي ذات معنوية عالية، وعليه يتم قبول الفرضية التي تنص على معنوية أو جوهرية العلاقة المقدرة.

٣. بينت نتائج التحليل الاقتصادي أن أسعار النفط كانت متذبذبة وتتميز بالتقلب خلال مدة البحث بسبب الاختلالات الهيكلية بين العرض والطلب في الأسواق العالمية.

ثانياً : التوصيات:-

١. تطوير استراتيجيات ادارة المخاطر لمواجهة تقلبات أسعار النفط، بما في ذلك تقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمار في مشاريع النفط.
٢. يمكن للمصارف التعامل مع تقلبات أسعار النفط من خلال بناء شراكات مع الشركات النفطية لتوفير خدمات استشارية واستثمارية تسهم في استقرارها المالي.
٣. العمل على تشجيع المصارف زبائنها على تنويع محافظهم الاستثمارية لتقليل التأثير السلبي لتقلبات أسعار النفط على استثماراتهم.

المصادر

١. الدعيمي، عباس كاظم والمرسومي، مروج طاهر، (٢٠١٧)، قياس أثر رأس المال في تقييم الأداء المالي المصرفي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (١٣)، العدد (٥٣).
٢. العلي، أحمد ابراهيم، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، البنك المركزي العراقي، بغداد، ٢٠١٨.
٣. الجنابي، سجاد محمد، و بحر، عفاف حسين محمد، (٢٠٢٢)، السلامة المالية ودورها في تحقيق الرفاهية المالية، مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (١٨)، العدد (٣).
٤. النجار، جميل حسن، (٢٠١٣)، أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن (BSC) على تعزيز المركز التنافسي الاستراتيجي دراسة تطبيقية على قطاع المؤسسات المالية العاملة في قطاع غزة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، المجلد (١)، العدد (٢٩).
٥. الذبحاوي، حسين كريم، علاء فرحان تويج، القروض المتعثرة وأثرها في القيمة السوقية المضافة/دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٩)، مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية، ٢٠٢١.

6. Obadi, Saleh Mothana and Korcek, Matej. The Relationship between Geopolitical Events and crude Oil Prices: An Application of ARDL Model, International Journal of Energy Economic and Policy, 14(5).
7. Halbos, Amina A., Hameed, Rami A., and Shujaa, Mokhaled F., (2023), Predicting Financial Failure Using The Bankometer S-Score

Model. A Study of A Sample of Iraqi Private Banks, Journal port Science Research, 6(3).

8. Korhonen, I. and Ledyeva S. (2010), Trade linkages and macroeconomic effects of the price of oil. Energy Econ. 30.
9. F.Aguilera, Roberto and Radetzki, Marian, (2016), The Price of Price Oil, University Printing House, Cambridge CB2 8BS, United Kingdom.
10. Kattel, I.(2015) Evaluating the Financial Solvency of Selected Commercial Banks of Nepal: An Application of Bankometer, Journal of Advanced Academic Research, 1(1).
11. Yavuz, Asuman, Erben.(2023), Financial Soundness: Examining the Turkish Banking Sector with Bankometer, Uluslararası Akademik Birikim Dergisi, Volume: 6, Issue: Special Issue.
12. Annas, Mohammed, Humairoh Humairoh and Endri (2024), Macroeconomic and bank-specific factors on non-performing loan: evidence from an emerging economy, 25(199).